الجلسة الثامنة والستون

- التاريخ : الأربعاء 18 رمضان 1419 (1999/01/06)
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : نصف ساعة ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا.

جدول الأعمال : مشروع قانون رقم 22 ـ 98 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية التبادل الحر بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمورية مصر العربية الموقعة بالقاهرة في ثاني صفر 1419 (27 ماي 1998)

* * *

• **السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

بعون الله يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة لدراسة مشروع قانون يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية التبادل الحر بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة بالقاهرة في ثاني صفر 1419 هـ موافق 27 ماي 1998.

حضرات السادة والسيدات،

نستهل دراسة مشروع القانون المدرج في جدول أعمالنا بإعطاء الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع، فليتفضل.

• **السيد عبد السلام زنيبد الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أقدم لكم عرضاً موجزاً يلخص أهم ما جاء في الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بالقاهرة يوم 27 ماي 1998، وذلك تحت رعاية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أيده الله، وفخامة الرئيس حسني مبارك، وكلكم تتبعتم مراسيم مقام صاحب الجلالة بالقاهرة في آخر ماي الأخير، ولمستم أهمية الرحلة الملكية، وكذلك أهمية مختلف الوثائق التي تم عليها التوقيع من طرف مجموعة من وزراء صاحب الجلالة، ومجموعة من وزراء الجمهورية المصرية العربية، والاتفاقية للتبادل الحر بين الحكومتين المصرية والمغربية توجد في 25 مادة ولها 6 ملحقات، وهي لوائح هذا الملحقات، كل ثلاثة اللوائح كتهم بلد 3 كتهم المغرب و3 كيهموا مصر.

كذلك إلى جانب هذه الاتفاقية يوجد الملحق الذي ينص على قواعد المنشأ بالنسبة لمختلف البضاعات، وهذا الملحق يعتبر جزء لايتجزأ من الاتفاقية التي أنتم بصدد دراستها، والاتفاقية تمت في إطار الاتفاقية العامة يعني الگات اللي وقعت في مراكش في 94، وفي إطار الاتفاقية التي أنشأت كذلك في مدينة مراكش المنظمة العالمية للتجارة، وتتم في نطاق الاتفاقيات التي وقع عليها تحت مظلة الجامعة العربية لإنشاء المنطقة الحرة للتبادل التجاري الكبرى، بحيث أخذاً بعين الإعتبار كل المبادئ التي جاءت في هذه الاتفاقيات المختلفة، تم وضع الاتفاقية التي لي الشرف أن أقدم لكم خطوطها العريضة، وماهو هدف هذه الاتفاقية :

هدفها هو القيام بتدريج بحذف كل ما يمكن أن يعوق التبادل التجاري والإقتصادي بين مصر والمغرب، وخاصة حذف الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب المماثلة لها، وذلك ليتسنى إنشاء منطقة حرة للتبادل بين البلدين على مدى 12 سنة بالتدريج، من الطبيعي على رأس 5 سنوات الأولى سيتم مراجعة ما سنكون قد قمنا به، وأنذاك من الطبيعي سنستمر في العمل، واللوائح المرفقة من الطبيعي هي اللي تحدد ما يجب أن يتم في الخمس سنين الأولى وفي السبع سنين الثانية.

من الطبيعي كشأن عدد من الإتفاقيات الاتفاقية هذه تنص على استثناءات، فمثلاً يستثنى من أحكام هذه الاتفاقية أسلوب تجارة السلع الزراعية، فأنتم تعلمون أن المنتوجات الزراعية سواءً في مصر

أو هنا لها خصوصيات، وبالتالي فالاتفاقية تسمح باستثناء بعض المجالات في المعاملات التجارية بين البلدين.

تجدر الإشارة إلى أن الإعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لاتسري على السلع المنتجة داخل المناطق في أي من البلدين، ومصدرة مباشرة إلى الطرف الآخر أو مستوردة من بلد آخر.

كما لاتسري أحكام هذه الاتفاقية على المنتجات أو المواد المحظور إدخالها أو تداولها أو استخدامها في أي من البلدين وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين.

وتنص المادة 19 من الاتفاقية على أنه إذا واجه أحد الطرفين مخاطر أو مشاكل أو خلل في ميزان المدفوعات أو ما يهدد بحدوث ذلك يحق له اتخاذ الإجراءات المناسبة، وذلك وفقاً لأحكام اتفاقية المنظمة التجارة العالمية.

فهذا الإستثناءات كلها من الطبيعي احتياطات حتى لايتضرر أي اقتصاد من اقتصاديات مصر أو المغرب، وتنص الاتفاقية على تشكيل لجنة يرأسها وزيرا التجارة المصري والمغربي، لدراسة أي مشكل يمكن أن ينتج عن تطبيق هذه الاتفاقية.

فهذه سيدي الرئيس،

هذه إخواني المستشارين،

الخطوط العريضة لهذه الاتفاقية، ومن المؤمل أن يوقع عدد كبير من الدول العربية على اتفاقيات مماثلة لهذه، والمغرب في شهر جوان الأخير وقع على اتفاقية مماثلة لهذه مع الأردن، وستحال عليكم إن شاء الله في القريب، والمؤمل هو أن تستطيع الدول العربية في المستقبل المنظور أن فعلاً تحدث ما يسمى بمعنى الكلمة بالسوق المشتركة بالمنطقة الحرة للتبادل التجاري الكبرى، ونأسف جميعاً للتأخير الذي طرأ في إنجاز هذا المشروع الكبير اللي كنا نحلم به منذ الستينات. وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الدولة ووزير الخارجية.

الكلمة الآن للسيد المستشار عادل المعطي مقرر لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني، فليتفضل.

* **المستشار السيد عادل المعطي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أرفع للمجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني حول دراستها لمشروع القانون رقم 22/98 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية التبادل الحر بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مصر الموقعة بالقاهرة في 2 صفر 1419 هـ الموافق لـ 27 ماي 1998، وذلك خلال جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء 5 يناير 1999، برئاسة السيد الصوالحي بوزكري رئيس اللجنة وبحضور السيد عبد السلام زنيند الوزير المنتدب لدى وزير الدولة وزير الخارجية.

قبل أن أستعرض عليكم أيها السادة ملخصاً لما راج داخل اللجنة، أود أن أتقدم بإسم أعضائها بخالص الشكر للسيد الوزير على ما قدمه من إيضاحات وبيانات حول هذه الاتفاقية.

لقد قدم السيد الوزير مذكرة توضيحية حول هذه الاتفاقية أبرز فيها أهيمتها وأهدافها، والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين المغرب وجمهورية مصر في أجل أقصاه 12 عشرة سنة، ابتداءاً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- الإعفاء الكلي والفوري للرسوم الجمركية والضرائب المطبقة على المنتوجات المغربية المصرية ذات الأثر المماثل.
- تحرير السلع المتبادلة بين البلدين من كل القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد، باستثناء القيود المفروضة لأسباب دينية أو صحية أو أمنية.
- إمكانية لجوء البلدين إلى اتخاذ التدابير الوقائية في حالة عدم أو إغراق أو إرادات أحدهما أو صعوبات في ميزان المدفوعات، وفقاً لمقتضيات اتفاقية إنشاء منطقة منظمة التجارة العالمية.

ومن مزايا هذه الاتفاقية أيضاً دعم منطقة التبادل الحر العربية الكبرى خاصة بعد إعلان كل من مصر والمغرب عن بدء إجراءات

تطبيق البرنامج التنفيذي لاتفاقية التيسير، وكذلك تعزيز المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي ستلعبه بالنسبة للفاعلين الإقتصاديين.

وبعد ذلك أعطيت الكلمة للسادة المستشارين الحاضرين في اللجنة ففتح باب المناقشة، فتدخل عدد من السادة المستشارين معربين عن أملهم في أن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها، خاصة أن المبادلات التجارية مع الدول العربية محدودة جداً.

كما أثار أحد السادة المستشارين تحديد مدة 12 سنة لإنشاء منطقة التبادل الحر مما يوحي أن هذه الاتفاقية عبارة عن تجربة، وتمنى أن يشمل هذا التبادل الحر جميع الميادين.

كما أثار أحد المستشارين موضوع نشر الاتفاقيات لأن مضمونها لايصل إلى المعنيين بالأمر.

تم تطرق السيد الوزير المحترم في رده على ملاحظات السادة المستشارين، وتوجه بالشكر إلى جميع المتدخلين، وأوضح أن تحديد المدة في 12 سنة كافي بالنسبة لإنشاء منطقة للتبادل الحر التجاري بين البلدين، وتمنى أن تنسجم هذه الحقبة مع مسار الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي.

وبالنسبة للملاحظات الواردة بخصوص نشر الاتفاقيات أفاد السيد الوزير أن نشرها يتم بالجريدة الرسمية، كما أن الوثائق التي تتعلق بالاتفاقية توجد بوزارة الخارجية ووزارة التجارة، وغرف الصناعة والتجارة، وهي رهن إشارة جميع المهتمين.

وبعد ذلك طرح مشروع القانون رقم 22/98 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية التبادل الحر بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة بالقاهرة في 2 صفر 1419 هـ الموافق لـ 27 ماي 1998 للتصويت ووافقت عليه اللجنة بالإجماع. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد مقرر لجنة الخارجية.

في نطاق ندوة الرؤساء تم الاتفاق على أن يكون التدخل باسم فرق الأغلبية، وتدخل آخر باسم فرق المعارضة، على هذا الأساس أعطي الكلمة للمستشار السيد محمد الحسن نينوا، باسم فرق الأغلبية، فليتفضل.

* المستشار السيد محمد الحسن منينو :

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

يجتمع مجلسنا الموقر اليوم للنظر في مشروع القانون الذي يوافق بموجبه من حيث المبدأ على اتفاقية التبادل الحر بين بلادنا وجمهورية مصر العربية، وفي هذا الإطار يشرفني التدخل باسم فرق الأغلبية للإدلاء برأيها في الموضوع، ولاتخفى عليكم أيها السادة أهمية هذه الاتفاقية في تدعيم التعاون الإقتصادية بين البلدين في وقت أصبحت فيه اتفاقيات التبادل الحر أهم وأحدث الآليات للترجمة التعاون الاقتصادي في أقصى مظاهرها.

كما أن مثل هذه الاتفاقية الثنائية باتت تقتضيها ضرورة تحيين بلادنا لعلاقاتها التجارية مع شركائها من الدول الصديقة، وذلك لملائمتها مع ما يعرفه إقتصادنا الوطني من تطور، سيما وبعد توقيع المغرب لاتفاقية الگات، وأهمية هذه الاتفاقية الثنائية بالنسبة للبلدين المتعاقدين كبيرة وواضحة، خصوصاً وأنها تمت في مراعاة خصوصيات اقتصادنا الوطني.

كما أنها ستساهم بدون شك في اتجاه تدعيم العلاقات المغربية المصرية، والتي لايترجم جانبها التجاري حجم الإمكانيات المتوفرة في هذين البلدين الشقيقين.

هذا بالرغم من تحسن الذي عرفه حجم المبادلات التجارية في السنوات الأخيرة، وذلك بارتفاع صادرات المغرب، وحجم مبايعته لمصر الشقيقة.

حضرات السادة،

إن اتفاقية التبادل الحر الموقعة بين حكومة بلادنا وحكومة جمهورية مصر العربية ستلعب فعالاً في فتح آفاق جديدة أمام البلدين، وأمام الفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين بهما، بحيث سيتم بموجبها إلغاء الرسوم الجمركية على قوائم السلع المتبادلة خاصة

السلع التي كانت تخضع للرسوم تصل إلى 25% مع توفير ضمانات مواكبة للبلدين لتطور اقتصاديتهما بالتزامهما بمراجعة هذه الاتفاقية بعد مرور 5 سنوات ابتداءً من تاريخ دخولها حيز التنفيذ.

حضرات السادة،

إننا في فرق الأغلبية، واعتباراً لما ستخوله هذه الاتفاقية من فرص إقامة علاقة شراكة حقيقية بين بلادنا وجمهورية مصر العربية لنؤيد التوقيع على هذه الاتفاقية الذي تم في إطار إجتماع اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، وندعوا في الوقت ذاته جميع الفاعلين الإقتصاديين الخواص ببلادنا إلى تفعيل علاقاتهم التجارية مع هذا البلد الشقيق، من خلال الزيادة في حجم التبادل التجاري معه، خصوصاً وأن بنود هذه الاتفاقية توفر شروطاً مشجعة لولوج السوق المصرية.

إن هذه الاتفاقية لن تأخذ أبعادها الحقيقية وتأثيرها الإجابي على اقتصادنا الوطني إلا إذا استعملت المقاولة المغربية هامش الحرية الذي توفرها لها، ووجهت جزءاً مهماً من نشاطها التجاري اتجاه هذا البلد.

حضرات السادة،

إننا في فرق الأغلبية وبالنظر إلى ما تمت الإشارة إليه لنؤكد موقفنا الإجابي من هذه الاتفاقية، ولندعو إلى التصويت بالإيجاب على مشروع القانون الذي يوافق بموجبه عليها، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* <u>السيد الرئيس</u> :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد عادل المعطي بإسم فرق المعارضة، فليتفضل.

* <u>المستشار السيد عادل المعطي</u> :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

باسم فرق المعارضة أتناول الكلمة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 22/98 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية التبادل الحر بين حكومة المملكة المغربية، وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة بالقاهرة في 27 ماي 1998.

وتزيد هذه الاتفاقية بكل أبعادها ومضامينها مراجعة الإطار القانون المنظم لعلاقاته التجارية الثنائية مع الدول الصديقة والشقيقة، لملائمته وتفعيله مع تطورات الاقتصاد الوطني والتزاماته داخل منظمة التجارة العالمية.

السيد الرئيس،

إن بروتوكول الاتفاقية الموقعة بين البلدين الشقيقين المغرب ومصر يشكل فضاءً واسعاً في مجالات التعاون الاقتصادي، وتعزيز أواصر الأخوة المؤسسة على خدمة مصالح البلدين، والعمل العربي المشترك من أجل الانخراط في النظام العالمي الجديد، كما تعد لبنة جديدة لترسيخ جسر التواصل بين البلدين الشقيقين الذين لهما دور ريادي في تفعيل العلاقات العربية التي هي في حاجة اليوم إلى بناء اقتصاد عربي تتفاعل من خلاله كل الإمكانات العربية وصولاً إلى الطموح العربي المشترك، وهو البحث عن صيغ جديدة للتعاون والشراكة لمواجهة متطلبات الوضع العالمي والدولي المتميز ببروز التكتلات الاقتصادية الكبرى.

كما أن هذه الاتفاقية تترجم بعمق طموحا قائدين البلدين جلالة الملك حفظه الله وفخامة رئيس جمهورية مصر العربية السيد محمد حسني مبارك، اللذين حرصا دائما على توسيع مجالات التعاون وتطويرها من أجل الارتقاء بالعلاقات الثنائية حفاظاً على المصالح المشتركة، وتشجيعهما لحكومتي البلدين لتحقيق المزيد من المشاريع التي تعود بالنفع العميم على شعبيهما.

وها نحن اليوم بتصويتنا على هذه الاتفاقية نكون قد حققنا إنجازاً جديداً يمكن أن يتطور عبر المراحل المقبلة ليتحول إلى مشروع اقتصادي عربي يفضي بنا إلى تكوين سوق عربية مشتركة التي تعتبر حلم عربي من الخليج إلى المحيط.

إسوة بما حققته الدول الأوربية التي أصبحت مع مطلع الألفية الثالثة قوة اقتصادية عالمية، وتحقيقاً لهذا المسعى النبيل نؤكد

بهذه المناسبة على ضرورة تبادل الزيارات بين رجال الأعمال المغاربة ورجال الأعمال بمصر العربية، حتى يتسنى الاطلاع على ما تختزنه البلدين من إمكانات اقتصادية وتعميق سبل الحوار بين الفاعلين الاقتصاديين في القطرين الشقيقين.

وأخيراً نتمنى أن تكون هذه الاتفاقية بداية للتوقيع على اتفاقيات أخرى من أجل إنعاش المبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

حضرات السادة والسيدات،

السادة الوزراء،

ننتقل الآن للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها مشروع القانون :

الموافقون :

صادق مجلس المستشارين بالإجماع على مشروع القانون رقم 22/98 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية، اتفاقية التبادل الحر بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة بالقاهرة بـ 2 صفر 1419 هـ، 27 ماي 1998.

إسمحوا لي في الختام بكلمة وجيزة :

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بكثير من الاعتزاز صادق مجلس المستشارين منذ قليل على نص اتفاقية التبادل الحر الموقعة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مصر العربية، وتأتي هذه الاتفاقية تتويجاً للجهود والمساعي الطيبة التي يبذلها قائدا البلدين جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، والرئيس محمد حسني مبارك رعاهم الله، كما أنها تعزز مسيرة التعاون بين الشعبين الشقيقين، وتعطي نموذجاً لما يتعين أن تكون عليه العلاقات العربية العربية، وبهذه المناسبة نثمن موقف مجلس الشعب المصري من هذه الاتفاقية والتصريحات المواكبة للعديد من المسؤولين المصريين، سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى النيابي خلال هذا الأسبوع.

كما أغتنم هذه المناسبة لأجدد اعتزاز المجلس بالنتائج الطيبة التي أسفرت عنها زيارة أخينا الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى المصري للمغرب، حيث شددنا على أهمية هذه الاتفاقية في نطاق تعزيز التعاون بين بلدينا، وإن مجلس المستشارين ليعرب عن صادق عزمه لمواصلة مسيرة التعاون مع الإخوة المصريين، ودعم كل مبادرة تسير في اتجاه تعزيز التعاون العربي.

قبل رفع الجلسة أخبر المجلس الموقر أنه كانت اجتماعات متوالية لا على مستوى المكتب، ولا على مستوى ندوة الرؤساء قصد تنظيم الجلسات المقبلة، وفي النهاية استقر الرأي بكيفية نهائية على تخصيص يوم الثلاثاء المقبل بحول الله لمختلف الجلسات في البداية آخر جلسة في هذه الدورة للأسئلة الشفهية من الساعة الحادية عشرة إلى الساعة الواحدة على أساس سؤال لكل فريق مباشرة من بعد انتهاء هذه الجلسة جلسة الأسئلة الشفهية سيتناول المجلس بالدرس جميع المشاريع والمقترحات الجاهزة، مع العلم بأن هنالك مقترحات ومشاريع البعض انتهت الدراسة بالنسبة إليها، والبعض الآخر لازال على مستوى اللجن، كما أن هنالك مشاريع أخرى ستحال علينا من مجلس النواب، وعلى ذكر هذه المشاريع التي ستحال من مجلس النواب أدعوا مرة أخرى السادة رؤساء اللجن لتخصيص يوم السبت المقبل بحول الله لإنهاء دراستها وتقديم التقارير في شأنها.

خلاصة القول يوم الثلاثاء المقبل سيقوم المجلس بدراسة جميع المقترحات، وهنا نهنئ أنفسنا على كون بعض المقترحات تمت المصادقة عليها، سينهي المجلس دراسة جميع المشاريع والمقترحات الجاهزة تقريباً من الساعة الواحدة إلى الساعة الثالثة على أساس أن تكون الجلسة الختامية حوالي الساعة الثالثة والنصف، وندوة الرؤساء مطالبة بالاجتماع فور رفع هذه الجلسة حتى نتمكن من تنظيم المناقشة بالنسبة لهذه الجلسات.

شكراً للجميع ورفعت الجلسة.